واقع واتجاهات العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في ضوء الأداء الكلى للاقتصاد – دراسة تجريبية حول الحالة الليبية

علي فرج على أبوستة نصر الصغير حسن الرزيزي
lfrj087@gmail.com Nasereltarhony@gmail.com
المعهد العالي للعلوم والتقنية. ترهونة

lfrj087@gmail.com

The role of financial development in supporting economic growth and equitable distribution of income: An Empirical Study on the Libyacase

Abstract

The study aimed to identify the reality and trends of the relationship between financial development, economic growth, and income distribution equity in light of the overall performance of the Libyan economy. Economic growth is considered the most effective force in poverty reduction, as high and steady growth increases demand and wages, thereby reducing poverty rates. Furthermore, economic growth also drives the development of the financial sector, whether banks or financial markets. It also examined some aspects of the problem of income inequality to explain the relationship between economic growth and income distribution in Libya.

The study reached a set of conclusions, the most important of which is that public finance reform is at the heart of the reform initiatives adopted by Libya, and that it translates the general economic policy orientations towards a large segment of society.

The study recommended that, in order to improve the performance of the Libyan economy, it be necessary to increase investment in non-oil exports, the agricultural sector, and the industrial sector.

Keywords: Financial development,Economic growth,Income distribution equity,Overall economic performance

الملخـــص:

تزايد الاهتمام والحديث في ليبيا خلال السنوات الأخيرة عن أهمية تطبيق مبادئ وقواعد التنمية المالية ، كما تزايد أيضاً الاهتمام بالنمو الاقتصادي فهو بدوره يقود للتنمية المالية على مستوى المصارف والمؤسسات المالية، ويأتي ذلك الاهتمام نتيجة

تزايد وتشابك وتعارض مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالبنوك بما في ذلك حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين والدائنين والجهات الرقابية والحكومة والمجتمع المدني بصفة عامة، فضلاً عن بعض الاقتصاديين، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، إن العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي تلقى اهتماما كبيراً في الوقت الحالي حيث تم تجاهل هذه العلاقة في الفكر الكلاسيكي حتى جاء (Schumpeter) ، وأبرز الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع المالي في النمو الاقتصادي.

ومن هنا هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع واتجاهات العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في ضوء الأداء الكلى للاقتصاد الليبي ويعتبر النمو الاقتصادي هو القوة الفاعلة في عملية الحد من الفقر، حيث يعمل النمو المرتفع والمطرد على زيادة الطلب والأجور، وبالتالي تنخفض معدلات الفقر بالإضافة الي أن النمو الاقتصادي هو من يسبب تطور القطاع المالي سواء المصارف أو الأسواق المالية. ودراسة بعض أبعاد مشكلة واقع واتجاهات العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في ليبيا.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي من أهمها أن إصلاح المالية العامة في قلب مبادرات الإصلاح التي تبنتها ليبيا، بالإضافة إلى أنها تترجم توجهات السياسة العامة الاقتصادية تجاه نسبة كبيرة من شرائح المجتمع. كما أوصت الدراسة إلى تحسين أداء الاقتصاد الليبي بضرورة زيادة الاستثمار في مجالات الصادرات غير النفطية، وقطاع الزراعة، وقطاع الصناعة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المالية، النمو الاقتصادي، عدالة توزيع الدخل، الأداء الكلى للاقتصاد

المقدمة:

تتمتع ليبيا بأهمية بالغة نظرًا لثرواتها الهائلة من الموارد وإمكاناتها السوقية الكبيرة بالنسبة لأفريقيا بأكملها. وعلى الرغم من كونها واحدة من أكبر الدول في أفريقيا، إلا أن عدد سكان ليبيا صغيرا نسبيًا. وقد كُرّس جزء كبير من تاريخها الاقتصادي وتطورها لمعالجة وتصدير مواردها الطبيعية الغنية وفي السنوات الأخيرة، تم ملاحظة زيادة ملحوظة في الاهتمام والنقاش حول أهمية تطبيق مبادئ وقواعد التنمية المالية، ويعود هذا الاهتمام إلى تزايد تعقيد وتداخل المصالح بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالبنوك،

مثل حملة الأسهم، ومجلس الإدارة، والإدارة العليا، والموظفين، والدائنين، والجهات الرقابية، والحكومة، والمجتمع المدني بشكل عام.

فالتنمية المالية، هي "العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤدي إلى وساطة وأسواق مالية فعّالة، بالإضافة إلى وصول واسع وعميق إلى رأس المال والخدمات المالية" وفي سياق مماثل، يرى الباحث أن المقياس الأمثل للتنمية المالية هو "قدرة النظام المالي على البحث عن الشركات وتحديد المشاريع المربحة، وممارسة الرقابة المؤسسية، وإدارة المخاطر، وتعبئة المدخرات، وتسهيل المعاملات". Shahbaz, M., Topcu, B. A., Sarıgül, S. S., & Vo, X. V. (2021)[1]

ومن الصعب دراسة النمو الاقتصادي للدول النامية في العصر الحديث دون مراعاة التفاعلات المتبادلة بين اقتصاداتها واقتصادات الدول المتقدمة ، عندما بدأت الرأسمالية الأوروبية الغربية بتوسيع إنتاجها وتجارتها على نطاق عالمي، أيقظت المناطق الأقل نموًا في العالم على التطور الاقتصادي الحديث.(Nam, H. J., &Ryu, D. (2024)[1]

وحيث إن الاقتصاد الليبي يعانى من مشكلة ضعف السيطرة على التنمية المالية والاستقرار الاقتصادي، فإن الاقتصاد يواجه مؤشرات التضخم المرتفعة التي نشأت بسبب توسع مصرف ليبيا المركزي بعملية الإصدار النقدي واقراض الحكومة لتمويل نفقاتها بسبب عدم كفاية إيراداته عامة عن تلبية مستويات الانفاق، وانعكس هذا الأمر على زيادة مستوى السيولة المحلية في الاقتصاد والذي شكلت العملة في التداول الجزء الأكبر منها. Yakhlef, Y., &Saci, S. (2025)[1]

ويري الباحث بما أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي. فإن الاقتصاد الليبي يعانى من مشكلة عدم السيطرة في التنمية المالية والاستقرار الاقتصادي، فقد كان الاقتصاد في النظام السابق يواجه مؤشرات التضخم المرتفعة التي نشأت بسبب توسع المصرف الليبي المركزي بعملية الإصدار النقدي واقراض الحكومة لتمويل نفقاتها بسبب عدم كفاية إيراداته عامة عن تلبية مستويات الانفاق، وانعكس هذا الأمر على زيادة مستوى السيولة المحلية في الاقتصاد والذي شكلت العملة في التداول الجزء الأكبر منها، و تغير الوضع عند تغير النظام الاقتصادي والسياسي, إلا أنه مازالت المشكلات التي ورثها الاقتصاد الليبي من الحقبة السابقة مسيطرة عليه وما زال الأساس النقدي بمصرف ليبيا المركزي يتزايد بصورة مستمرة، وبالتالي فإن مشكلة عدم الانضباط مستوى السيولة في الاقتصاد الليبي

موجودة على الرغم من انخفاض شدتها وانخفاض مستويات التضخم نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية للمصرف ليبيا المركزي والتي استطاعت خفض مستويات تضخم .

وتأسيساً على ما تقدم، وكمساهمة من الباحث لتغطية الفجوة البحثية بهذا الخصوص، ووفقاً لنتائج إعادة مراجعة الدراسات السابقة والتي سيتم تناولها لاحقاً، فإن هذه الدراسة جاءت لتتناول:

مشكلة البحث :

انطلاقاً من أهمية عدالة توزيع الدخل كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، وبالنظر إلى التحديات الكبيرة التي واجهتها ليبيا في تحقيق هذا الاستقرار خلال الفترة الماضية وما ترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على أداء اقتصادها، تتمحور مشكلة الدراسة حول نظرة تحليلية على واقع واتجاهات العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في ضوء الأداء الكلى للاقتصاد الليبي.

ومن خلال ما سبق يمكن صباغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما واقع واتجاهات العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في ليبيا؟

ويتفرع منها:

ويمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

ـ ما هي العلاقة بين التنمية المالية والاداء الكلي للاقتصاد؟

ـ ما مدي تأثير النمو الاقتصادي والاداء الكلي للاقتصاد؟

ـ ماهي العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والاداء الكلي للاقتصاد؟

أهداف البحث :

تتمثل في:

ـ التعرف على العلاقة بين التنمية المالية والاداء الكلي للاقتصاد

ـ التعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي والاداء الكلي للاقتصاد.

ـ التعرف على العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والاداء الكلي للاقتصاد

أهمية البحث:

يمكن استعراض أهمية البحث في النقاط التالية

الأهمية العلمية:

أـ إثراء المكتبة العلمية بعمل جديد يتعلق العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

وعدالة توزيع الدخل وتأثيراتها على الاقتصاد الكلي، حيث تعاني مكتباتنا العربية من نقص في هذا المجال.

ب ـ تمثل هذه الدراسة بالنسبة للمجتمع وخاصة المجتمع الليبي أهمية كبيرة لتفسير الآثار العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، وذلك من خلال الاستفادة من نتائج هذه الدراسة والتوصيات والتوجيهات العلمية والعملية في مجال الاداء الكلي للاقتصاد

ج ـ مساعدة الباحثين في إعداد البحوث والدراسات وزيادة إضافات إلى نتائج الأبحاث العلمية في ذات المجال، وجمع إطار معرفي متكامل عن متغيرات البحث.

دـ اثراء العملية العلمية وتدعيم الباحث والمتخصصين والمهتمين بمجال البحث وخاصة المجال الاقتصادي لدولة ليبيا

الأهمية العملية:

أـ دعم التنمية الاقتصادية في ليبيا فالتنمية الاقتصادية تعتبر مقصد تحاول كل دولة تحقيقه ولكي يتحقق ذلك المبتغى يلزم أن تتوفر مصادر تمويلية تتصف بالدوام والاستقرار وهو ما يدعمه البحث

ب ـ دعم السياسة المالية وخاصة في الدول النامية وتخصيصا في ليبيا فللسياسة المالية دورا كبيرا في تعبئة الموارد المالية.

ج ـ التعرض لموضوع عدالة التوزيع في ليبيا كونه من الموضوعات الهامة في البيئة الليبية حيث تعد قضية عدالة توزيع الدخل جوهر عملية التنمية الاقتصادية، ويعد خفض التفاوت في توزيع الدخل أحد أهم الأهداف الاقتصادية الكلية التي تسعى لها كل الدول بصفة عامة وليبيا بشكل خاص

دـ تحليل وتقييم حجم النمو الاقتصادي في الدول العربية ومدى استيفاءه لمتطلبات الاستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هـ أخذا في الاعتبار طبيعة التفاوتات التنموية القائمة بين الدول العربية وخاصة في ليبيا .

فروض البحث :

الفرض الأول: لا توجد علاقة بين التنمية المالية والاداء الكلي للاقتصادي في ضوء المتغيرات الديموغرافية

الفرض الثاني: لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والأداء الكلي للاقتصاد في ضوء المتغيرات الديموغرافية

- **الفرض الثالث**: لا توجد علاقة بين عدالة توزيع الدخل والاداء الكلي للاقتصاد في ضوء المتغيرات الديموغرافية

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة :

الدراسات المتعلقة لواقع واتجاهات العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في ضوء الأداء الكلى

1- دراســـــة:،Atnishah, (2024) بعنوان " اتجاهات الاقتصاد الليبي وأدوات التنظيم الحكومي لتطوير الأعمال" .تهدف هذه الدراسة إلى تحديد نقاط الضعف في الاقتصاد الليبي وتوجيه السياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتتناول هذه الدراسة أهمية البنية التحتية للنقل والاتصالات في تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا خاصة في القطاعات التقليدية، مثل الخدمات المصرفية والسياحة، كما تؤكد على ضرورة تطوير التعليم كشرط أساسي للتنوع الاقتصادي، من خلال تحسين جودة النظام التعليمي وتزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة في سوق العمل. تستعرض الدراسة التحديات الاقتصادية التي تواجه ليبيا بعد عام 2011، بما في ذلك الاعتماد المفرط على القطاع العام وضعف القطاع الخاص، وتستكشف. الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق النمو المستدام. تم تحليل تأثير السياسات الاقتصادية السابقة على الاقتصاد الليبي وتقييم آثار الأحداث على الإنتاج والناتج المحلي. تقدم الدراسة توصيات استراتيجية لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز نمو القطاع الخاص، مع التركيز على ضرورة التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص في تطوير برامج التعليم والتدريب Atnishah, R. A., Sycheva, N. V., & AL-Kamali, M. F. S. H. (2024)[1]

2- دراســـــة: ، Yakhlef, (2024) بعنوان " آثار النمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل على الفقر: دراسة تحليلية للاقتصاد الليبي "يهدف هذا البحث فيما إذا كان النمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل يسببان الفقر أو يقللان منه في ليبيا من عام 2000 إلى عام 2023. وبمساعدة نموذج الانحدار التلقائي المتجهي (VAR)، يقدر البحث هذه العلاقة الديناميكية. يقيس مؤشر Theil Indexعدم المساواة في الدخل، بينما تُستخدم معدلات الاستهلاك الفردي لتعكس مستويات الفقر. يُشار إلى النمو الاقتصادي من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ووفقًا للنتائج، فإن كلاً من الفقر في العام السابق (POV) وعدم المساواة في الدخل في العام السابق

(INQ) لهما تأثير إيجابي على الفقر هذا العام (POV). ومن المثير للاهتمام أن مرونة عدم المساواة في الدخل في التأثير على الفقر في المستقبل عالية جدًا. ويرتبط انخفاض الدخل (أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GRW) في العام السابق بزيادة في الفقر (POV). ومع ذلك، فإن التضخم (INF) والاستقرار السياسي والأمني (Ps) ليس لهما أي تأثير إحصائي على الفقر في ليبيا. [1]Yakhlef, Y., &Saci, S. (2025)

3- دراســـــة: Derbah, (2024) بعنوان " آراء أساتذة الاقتصاد حول تأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على نمو الاقتصاد الليبي (2010-2023): دراسة حالة جامعتي سرت وخليج السدرة. " يستكشف هذا البحث آراء أساتذة الاقتصاد في جامعتي سرت وخليج السدرة بشأن تأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة 2010-2023. وباستخدام استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الاستقرار الإداري والمؤسسي (سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وكفاءة الحكومة) والنمو الاقتصادي. وأشارت النتائج إلى شبه إجماع بين الأساتذة على أن ضعف المؤسسات يمثل التحدي الرئيسي، بينما يُعد بناء مؤسسات قوية وفعالة الحل الأمثل. وتوصي الدراسة بتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتحسين كفاءة الحكومة، والاستثمار في التعليم والتدريب، وتشجيع الحوار السياسي والمشاركة المجتمعية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما تقترح إجراء أبحاث مستقبلية بعينات أكبر وبيانات كمية إضافية لتعميق فهم العلاقة بين الاستقرار والنمو في ليبيا.[1]Derbah, F. O. H. (2024)

3- دراســـــة: Almajdob, (2024) بعنوان " النمو الاقتصادي والبطالة: تحليل تجريبي لقانون أوكون في حالة ليبيا" خلال السنوات العشر الماضية، ارتفعت معدلات البطالة في غالبية دول شمال إفريقيا. تشهد ليبيا انخفاضًا في معدل التوظيف وزيادةً كبيرة في عدد السكان. ووفقًا لقانون أوكون، هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق قانون أوكون في ليبيا. استخدمنا إطار اختبار السببية لغرانجر لنموذج الانحدار الذاتي المتجهي (VAR) لتقييم العلاقة السببية بين المتغيرات، ودراسة العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي. تُظهر نتائج اختبار السببية لغرانجر أن معدل الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن غرانجر، وأن مسار العلاقة السببية يبدأ من معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل البطالة. لا يُسبب معدل البطالة معدل الناتج المحلي الإجمالي، نظرًا لقيمة الاحتمالية (0.106 < 0.05).[1]Almajdob, M. S., & Ibrahim, O. D. O. (2024)

/1 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها حيث تم تزويد الباحث بالمفاهيم والمبادئ الأساسية المرتبطة بموضوع البحث وإثراء الإطار النظري، وقد استفاد هذا البحث من الدراسات السابقة في تحديد المتغيرات والمنهجية وتصميم طريقة التحليل، وباستعراض الدراسات نلاحظ اختلاف واقع المؤسسات المبحوثة من ناحية درجة توفر بيانات التنمية المالية- النمو الاقتصادي، ومستوى عدالة توزيع الدخل أو عدم توافره، بالرغم من ذلك فإن جميع هذه الدراسات أكدت على أهمية العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في ضوء الاقتصاد الكلي.

وتمت الاستفادة أيضا من الدراسات السابقة في ربط أهدافها مع دراسة الباحث وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد محاور الأهمية والفروض وفي اختيار منهج البحث، كما استفاد البحث في عرض الإطار النظري وفي المراجع المستخدمة

1/ 2 الفجوة البحثية:

شهدت الفترة الماضية تحولاً جذرياً في ليبيا من حيث التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي وتجد أنه على الرغم من اختلاف الآراء التي توضح العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، فقد حظيت أهمية القطاع المالي في توجيه المدخرات إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية في منطقه الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وترى - أيضا - أن الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة عدم السيطرة على التنمية المالية والاستقرار الاقتصادي، فقد كان الاقتصاد في النظام السابق يواجه مؤشرات التضخم المرتفعة، وبالتالي فإن مشكلة عدم انضباط مستوى السيولة في الاقتصاد الليبي موجودة على الرغم من انخفاض شدتها وانخفاض مستويات التضخم نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية للمصرف الليبي المركزي والتي استطاعت خفض مستويات تضخم

ما يميز هذه الدراسة أنها تعطي توصيات مدعمة بآليات تنفيذ لزيادة الشعور بتنمية العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في ضوء الاقتصاد الكلي، وهذا ما لم تحققه دراسة سابقة في حدود اطلاع الباحث، كما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المجال الزمني والمكاني مما يعطيها خصوصية وميزة إضافية.

ـ استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة أدوات الدراسة والمتمثلة في التحليل

ـ استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري وصياغة فرضيات الدراسة

ـ استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بشكل كبير في إعداد العلاقات

ـ استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد خطة الدراسة.

نموذج الدراسة :

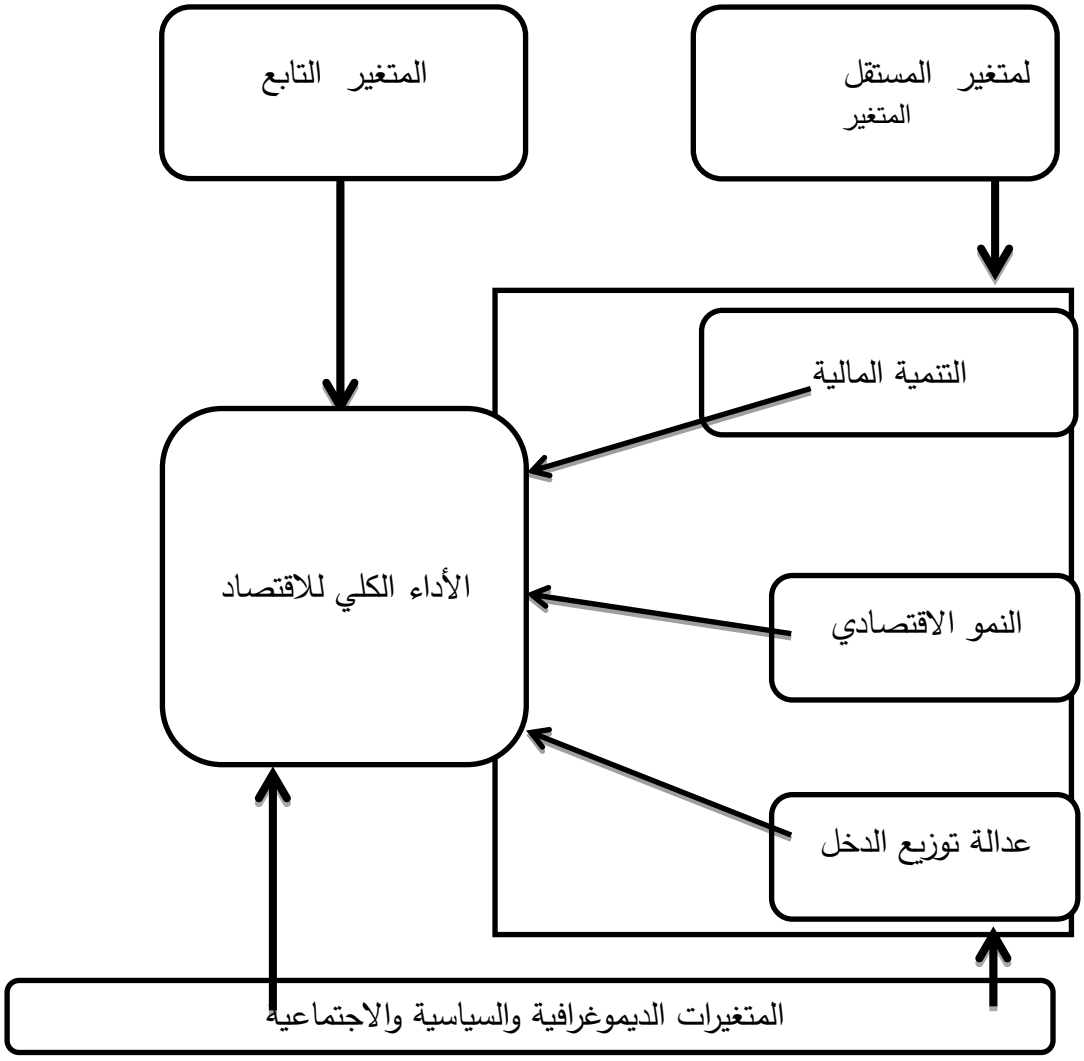

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسات السابقة

رسم1 توضيحي لمتغيرات الدراسة

المنهجية العلمية للدراسة:

سوف يتضمن هذا الجزء الخطة المنهجية للبحث وذلك على النحو التالي :

1-6 منهج البحث :

تم الاعتماد على منهج القياس Deduction Approach بهدف تفسير العلاقات بين المتغيرات محل البحث، وتوضيح العلاقة التفسيرية بين المتغير المستقل والتابع وذلك من خلال جمع البيانات بشكل منظم ومهيكل وتحليلها كميا .

2-6أنواع ومصادر البيانات المطلوبة :

تعتمد هذه الدراسة على مصدرين متكاملين للبيانات هما:

المصادر الثانوية:المراجع والدوريات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة إلى جانب الإحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية(الكتب ، الدوريات ، الرسائل العلمية ، والمقالات) والتقارير

مصادر أولية: تم تجميع تلك البيانات عن طريق دراسات سابقة: دراسات حول العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والتنظيمات الاقتصادية

حدود البحث :

الحدود الموضوعية : تتمثل حدود هذه الدراسة في التركيز على استخدام وتطبيق وارتباط واقع واتجاهات العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في ضوء الأداء الكلى للاقتصاد الليبي، وهذا لا يقلل من أهمية القرارات الإدارية والمالية الأخرى ولكن نظرا لضيق وقت الدراسة، سيتم جمع البيانات من مديري الإدارات الحاليين.

الحدود المكانية : " ليبيا"

الحدود الزمنية : وتمثلت الحدود الزمنية في المدة التي استغرقتها هذه الدراسة في شقيه النظري والتطبيقي، والمتمثل في الفترة الممتدة ما بين 2020/1/1 -2024/12/1

الاطار النظري

التنمية المالية : التنمية المالية والابعاد الاربع التي تميز المؤسسات والاسواق المالية (العمق ،الوصول ،الفاعلية والاستقرار) ويتألف النظام المالي من العناصر التالية:

- البنية التحتية للنظام: وتتألف أساسا من النظم القانونية، نظم المحاسبة، الدفع، التسوية ..الخ
- المؤسسات المالية: من أهمها المصارف، المؤسسات الاستثمارية، الشركات

ـ الأسواق المالية: تتألف من البورصات والأدوات المالية المتداولة فيها كالأسهم السندات، المشتقات المالية.

وعليه فالنظام المالي يقصد به مجموع المؤسسات المالية والأسواق المالية والقوانين والإجراءات التنظيمية والتقنيات التي تؤطر تداول الأصول النقدية والمالية في اقتصاد ما .Springer Nature, 2010

منذ بداية العام 2000، أقدمت ليبيا على خطوات جريئة لتحسين البنية التحتية للتنمية المالية، وباعتماد معايير دولية متطوّرة، فعملت ليبيا على تقوية القطاع المصرفي من خلال خصخصة المصارف الأكبر، ودعمت المصارف المتخصّصة وسعت إلى تخليص البنوك من القروض المتعثّرة ،واعتمدت تدابير تنظيمية لتقوية متطلّبات اتّفاق بازل 2 وإدخال إدارة المخاطر والتخطيط المالي إلى القطاع، وزادت الامتثال إلى معظم المعايير الدولية وأخيراً، اتّبعت خطوات لتقوية ربحيّة ومتانة نظامه المالي من خلال مقاربات اتّفاق بازل 2 الجديدة والموّحدة حول مخاطر الائتمان، وزاد الإشراف على الأسواق المالية وامتثال قطاع التأمين إلى مبادئ الجمعية الدولية لمشرفي التأمين. الطويل, صالح،(2018)

ولكن تبقى هناك تحدّيات في ليبيا تطال الأبعاد الأربعة للتنمية المالية وعلى الرغم من التحديات الّتي تواجه الوصول، يبدو أن الإصلاحات المصرفية قد أتت بثمارها فقد أدّى تنظيف المحافظ المالية للمصارف، وإصلاح التشريع المصرفي، والتوحيد والخصخصة، إلى استقرار مصرفي أكبر وتبدو المصارف قادرة على الصمود بشكل أفضل، مع القدرة على التخفيف من تقلّب العائدات على الأصول. (محمود سعيد الفاخري،2003،ص11)

أبعاد النظام المالي الكفء

البعد	الاهتمام	اهم المؤشرات
عمق النظام	تقيس درجة النقد وطرق تمويل الاقتصاد وأهميته بالنسبة للاقتصاد،	أصول مالية إجمالية إلى الناتج المحلي الخام ـ قروض مقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام ـ نسبة اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الخام ـ نسبة الرسملة البورصية
الحصولعلى التمويل	يقيس قدرة مختلف اعوان الاقتصاد فى الحصول على التمويل	– قروض مقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام – علاوات الخطر على القروض المصرفية – درجة الاستدانة – عدد الشبابيك

استقراريه النظام المالي	قياس ملاءة وامكانيات النظام المالي المحلى ومدى استقراريه سياساته	–أصول المصرفالمركزي إلى الناتج المحلي الخام –احتياطي الصرف ودرجة تغطيته للواردات –الديون العمومية الى الناتج المحلي الخام –التضخم
الفعالية	معرفة امكانات النظام المالي ومدى توفر التمويل وتكاليفه	–تركز النظام المالي والمصرفي –سيولة السوق المالي –سيولة الاقتصاد تقاس بالعرض النقدي الى الناتج المحلي الخام –تكاليف التمويل
الانفتاح	قياس درجة النظام المالي المحلى على النظام المالي العالمي	–الاستثمارات الاجنبية –قروض ممنوحة من البنوك الاجنبية –التحويلات المالية عبر الحدود

المصدر : مجمعة بالاعتماد على أهم مؤشرات قياس كفاءة النظام المالي.

يرى الباحث انه مما لا شك فيه أن وجود نظام مالي متطور بالقدر الكافي يكتسي أهمية بالغة في جهود التنمية والنمو الاقتصادي، وذلك نتاج الدور الذي يؤديه في تعبئة الموارد من وحدات الفائض الاقتصادي وتخصيصا كفئا نحو وحدات العجز الاقتصادي ؛ وعليه فلا غرابة من الاهتمام الكبير الذي يوليه الاقتصاديين لدراسة العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية.

تطور مؤشرات التنمية المالية خلال فترة الدراسة (2020-2024) .

مؤشرات قياس التنمية المالية

توجد عدة صعوبات تتعلق بقياس التنمية المالية, منها ما يلي : Shahbaz, M., Topcu, B. A., Sarıgül, S. S., & Vo, X. V. (2021) - 1370 –1380

- لا يوجد مؤشر واحد للتنمية المالية يقيس بشكل شامل الدرجة التي تقوم بموجبها أسواق الائتمان بتمويل النمو الاقتصادي والمساهمة في تخفيف حدة الفقر .
- الإحصائيات المؤشرات التقليدية لنطاق التنمية المالية - مثل نسبة المجاميع النقدية المختلفة إلى إجمالي الناتج المحلى ان تقدم مؤشرات مضللة بخصوص وضع القطاع المالي وأثاره علي النشاط ، ومن ناحية أخرى, إذا اقترنت النسبة المرتفعة للكتلة النقدية بمعناها الواسع مقابل إجمالي الناتج المحلي بوضع متوازن للمالية العامة من الحسابات المصرفية, فقد يعني ذلك تقديم النظام المالي لخدمات إلي القطاعات الأفقر من السكان .

- ليس من السهل أو حتي من الممكن قياس بعض المؤشرات الهامة للتنمية المالية قياساً كمياً, فهي بشكل رئيسي مؤشرات تدل علي كفاءة النظام المالي لتخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات علي العملاء . ويعتبر تقديم هذه الكفاءة ممارسة نوعية بشكل رئيسي .
- البيانات الخاصة بالمؤشرات القابلة للقياس قياسا كميا قد لا تتوفر أحياناً تجميع المعلومات المتوفرة

وفيما يلي سنتطرق إلي أهم هذه المؤشرات مع توضيح الهدف من استعمالها :

مؤشرات نقدية – خلال الفترة(2005-2019)

	2020	2021	2022					2023	2024
عرض النقود	41,853.0	58,663.3	61,046.2	62,967.4	64,790.5	66,445.7	68,754.2	69,601.7	70,882.0
العملة لدى الجمهور	12,850.1	16,751.5	16,999.0	16,161.1	16,823.6	19,178.4	18,870.6	19,373.9	19,902.2
الودائع تحت الطلب	11,999.9	14,241.9	16,211.5	17,320.7	17,210.9	16,486.9	16.918.6	17,710.6	18,194.5
شبه النقود	17,003.0	27,669.9	27,835.6	29,485.6	30,756.0	30,780.4	32,964.9	32,517.2	32,785.3
إجمالي أصول (خصوم) البنوك	46,504.1	67,049.6	68,322.7	71,836.9	74,738.1	77,479.8	79,172.1	79,183.1	80,799.8
إجمالي التمويل المصرفي	22,867.1	30,482.8	31,226.4	32,231.8	34,745.9	37,621.7	38,185.0	39,163.7	39,775.9
إجمالي الودائع المصرفية	27,983.8	39,983.8	42,104.3	44,485.4	45,049.5	44,533.3	46,806.5	47,496.4	48,472.2
الودائع تحت الطلب/ عرض النقود	28.7	24.3	26.6	27.5	26.6	24.8	24.6	25.4	25.7

%									
العملة لدى الجمهور / عرض النقود %	30.7	28.6	27.8	25.7	26.0	28.9	27.4	27.8	28.1
شبه النقود / عرض النقود %	40.6	47.2	45.6	46.8	47.5	46.3	47.9	46.7	46.3
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	81.7	76.4	74.2	72.5	77.1	84.5	81.6	82.5	82.1

المصدر: المصرف الليبيا لمركزي

التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية –خلال الفترة - 2020: 2024

القطاع السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2020	4,886.9	5,407.9	1,013.1	2,511.0	3,242.6	18,544.8	35,606.4
2021	5,033.0	5,505.4	1,020.4	2,453.6	3,332.5	18,928.8	36,273.7
2022	5,302.6	6,074.6	1,197.0	2,374.7	3,488.7	11,079.6	29,517.2
2023	5,295.3	6,094.3	1,166.7	2,432.5	9-3,529	19,666.0	38,184.8
2024	5,269.0	5,949.7	1,184.6	2,442.9	3,506.1	20,811.7	39,163.9

المصدر :مصرف ليبيا المركزي

قيم لعدد من المتغيرات الرئيسية 2020-2024

السنة	الدخل الحقيقي للفرد	الرسملة	قيمة التداول	دوران	العمق المالي	الائتمان المصرفي	GDP/الاستثمار
2020	1333	1.607	.467	.291	1.303	.725	.201
2021	1221	.750	.141	.188	1.256	.723	.193
2022	1333	1.607	.467	.291	1.303	.725	.201
2023	1221	.750	.141	.188	1.256	.723	.193
2024	1333	1.607	.467	.291	1.303	.725	.201

المصدر: حسابات خاصة بناءً على بيانات منشورة من المصرف الليبي المركزي

الائتمان المصرفي = قيمة القروض التي تقدمها البنوك للقطاع الخاص مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي

العمق المالي = مخزون النقد الواسع مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي

حجم التداول = قيمة تداول الأسهم المحلية في السوق المحلية مقسومة على قيمة الأسهم المحلية المدرجة

قيمة التداول = قيمة تداولات الأسهم المحلية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي

الرسملة = قيمة الأسهم المحلية المدرجة في البورصة المحلية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي..

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمليار
2020	**551.2**
2021	**578.9**
2022	**591.0**
2023	**507.0**
2024	**525.2**

المصدر: صندوق النقد الدولي ، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية ، أكتوبر 2024

من الجدول السابق يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في ليبيا قد شهد زيادة متتالية . وحيث مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي يساهم الانفتاح على العالم الخارجي، في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال، والسلع إلى الداخل، والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد، وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع، ورؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول، ويقاس من خلال الصادرات + الواردات على الناتج المحلي الإجمالي ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي تبني سياسات التوجه نحو التصدير مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية لها بما يمكنها من تصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.

العقبات والتحديات التي تواجه سياسة التنمية المالية في ليبيا. (حسين فرج الحويج, د. اسماعيل عبد المجيد المحيشي. (2023).

ـ مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار تعتمد على قياس مستوى الانجاز لكل دولة حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي لخلق إنتاجية مستدامة

ـ العمل على حصر المتأخرات للأعوام السابقة والعمل على تبويبها في إطار الموازنة العامة وفق نظام إحصاء مالية الحكومة ،GFS والعمل على حصر الأصول وتقييمها وتسجيلها وإدخال فروق دعم السلع بالموازنة وتسجيل السلع والخدمات

ـ عدم مواكبة الإدارة المالية العامة لنظيراتها في العالم فيجب تحسين الهياكل التنظيمية بالوزارات وبناء القدرات في الوزارات والعمل بنظام حساب الخزانة الواحد وأيضا العمل بنظام الرصيد الصفري للوزارات والمؤسسات المدرجة في الموازنة وتوحيد جميع وظائف تنفيذ الموازنة ضمن إدارة واحدة للخزانة وتفعيل دور إدارة السياسات وإدارة التدفقات النقدية والدين وإنشاء إدارة للرقابة على المصروفات والاهتمام بمصادر التمويل المختلفة

ـ البنية التحتية المتوفرة التي تتيح الترابط السهل والتنمية المتوازنة لكل المناطق والجهات داخل الدولة، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي ومدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي

ويري الباحث أنه بالإشارة الي ما سبق ذكره يتضح قبول الفرض الاصلي وهو وجود علاقة بين التنمية المالية والاداء الكلي للاقتصاد

2النمو الاقتصادي : المؤشرات الهامه المؤثرة في أداء الاقتصاد خلال فترة الدراسة (2020-2024). Ben Sania

Abdel Rahman. (2013

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر: له دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي للدول النامية، فقد شوهدت مؤخرا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، فتحرير نظم التجارة وزيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي له دور بهذه الزيادة، وكان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق العمل وأسواق رأس المال للدول المضيفة، ويهدف الاستثمار الأجنبي إلى الحصول على فائدة طويلة الأمد في مؤسسات أو منشآت خارج حدود المستثمر

الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي محدد أساسي في أداء الاقتصاد للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة،

وتتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير مع العديد من الشركات المحلية والأجنبية لاستثمار أموالها.

نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي: تعد الصادرات من محددات اداء الاقتصاد المباشر وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الصادرات وارتفاع اداء الاقتصاد المباشر.

نسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي: ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري والمعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز 10 أو 30% سنويا تشوه النمط الاستثماري ويدخل الاستثمار في منطقة الخطر سواء للاستثمارات المحلية أو الأجنبية، ويعد التضخم مؤشر على ضعف الاقتصاد القومي.

الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي: تشير زيادة حجم الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي هو أداة من أدوات السياسة المالية ، حيث نقوم الدولة بالإنفاق لتحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية وإلى زيادة الضرائب مستقبلا فتنخفض دخول الأفراد.

الادخار المحلي إلى الناتج القومي الاجمالي: هناك تأثيران للادخار المحلي على اداء الاقتصاد المباشر، الأول تأثير طردي هو أن الادخار المحلي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وحجم السوق ومن تم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الثاني فهو تأثير عكسي حيث انخفاض المدخرات المحلية تؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي إذ يكون هناك اعتماد كثير على الاستثمار الأجنبي في إنشاء المشاريع ومن ثم تؤثر على الاستقرار السياسي.

التنافسية : عرف البعض القدرة التنافسية على صعيد الشركة بأنها قدرة الشركة أو المنشأة على تزايد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكبر كفاءة أو المنشأة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية.

وفيما يلي عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي الناتج المحلي الإجمالي ليبيا(مليار دولار أمريكي)

البلد/السنة	2019-2020 متوسط	2020	2021	2022	2023	2024
ليبيا	158.8	305.6	332.1	332.3	378.7	400.9

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

البلد/السنة	2000-2019 متوسط	2014	2015	2016	2017	2018

ليبيا	4.4	2.9	4.4	4.3	4.1	4.5

(اتجاه الأسعار)معدلات التضخم (متوسط سنوي بالمئة)

البلد/السنة	2020-2015 متوسط	2020	2021	2022	2023	2024
ليبيا	...	10.1	10.4	13.8	29.9	13.0

فائض أو عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبةمئوية)

البلد/السنة	2020-2015 متوسط	2020	2021	2022	2023	2024
ليبيا	7.8 -	11.8 -	11.4 -	10.9 -	9.5 -	7.3 -

الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(نسبة مئوية)

البلد/السنة	2020-2015 متوسط	2020	2021	2022	2023	2024
ليبيا	0.5 -	0.8 -	3.6 -	6.0 -	5.9 -	3.8 -

الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

البلد/السنة	2020-2015 متوسط	2020	2021	2022	2023	2024
ليبيا	23.2	15.1	14.5	16.8	32.2	29.4

الاحتياطيات الدولية بالمليار دولار

البلد/السنة	2020-2015 متوسط	2020	2021	2022	2023	2024
ليبيا	21.6	16.3	19.5	17.1	30.7	30.2

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(*)ومؤشر جيني لتوزيع الدخل

2020-2015 متوسط	2020	2021	2022	2023	2024
ليبيا	3409	3520	3740	2941	30.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،نشرة ضمان الاستثمار: آفاق الاقتصادات العربية لعام 2023)

يتفق الباحث في ان ليبيا عانت طويلا من أعراض "الداء الهولندي" وتذبذب أسعار النفط والذي يعدّ مورد من مواردها الأساسية وهو ما تعاني منه الدول التي تستحوذ على النفط الاقتصادي، وتصدير النفط بشكله الخام وهذا ما ساعد على إضعاف القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي والزراعي ولولا الظروف الاقتصادية الملائمة المتعلقة بتحسّن أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال النصف الأخير من سنة 2020 لما تمّ تحسين الواقع المعيشي.

إن التحدي الأول للاقتصاد الليبي هو النمو الخلاق والنمو الفعّال المستدام، فإذا لم يكن هناك نمو مستدام وبمعدلات عالية فإنه لا يمكن إطلاقا التحدث عن أي إستراتيجية فعّالة للتخفيف من حدّة بطء النمو الاقتصادي،

معدلات النمو الاقتصادي :

وضع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE 2001,p.52 الوحدات الاجتماعية الأساسية المسئولة عن نشأة الرأسمال الاجتماعي وتعبئة:

- العائلات.
- المدرسة
- المؤسسات والتنظيمات.
- المجتمع المدني.
- القطاع العام.
- المجموعات الاجتماعية الطوائف والانتماءات العرقية.
- التكامل الوظائف الرجل والمرأة .

بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الأداء الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2020 – 2024 (أبورونية, وحميدة. ، 2023، **21 – 39)**

ـ بالرغم من الارتفاع الملحوظ في معدّلات النمو إلا أن النمو يبقى غير متوازن فيما بين القطاعات. فيلاحظ أن النسبة الكبيرة في تكوين القيمة المضافة تعود إلى قطاع الطاقة حيث ارتفعت هذه النسبة من 47.11 % سنة 2020 إلى 53.55 % سنة 2024 . بينما نسبة مساهمة القطاع الزراعي فقد عرفت تذبذبا خلال نفس الفترة، و إذا كان قطاع الخدمات غير السلعيّة قد عرف ارتفاعا فإنه وفي المقابل تراجعت نسبة قطاع الخدمات السلعية.

ـ البطالة ليست دورية، ولكن بدلا من ذلك هي هيكلية واحتكاكية، وهذا النوع من البطالة (الهيكلية) يظهر في البلدان التي تعرف تغيرات في اقتصادياتها دون أن يقابلها تغيرات في التعليم والتدريب. ومنه فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يساهم في التخفيف من حدة هذه الأنواع .

ـ تركيب السكان و يتمثل فى الخصائص التي يتصف بها المجتمع والتي يمكن حصرها أو قياسها منها طبيعية وبعضها الآخر مكتسب، فالخصائص الطبيعية في المجتمع تتمثل فى تركيبه أو تكوينه من فئات مختلفة من حيث العمر والنوع. أما الصفات المكتسبة

فهي الدين والجنسية والحالة الزواجية والمهنية والتعليم والطبقة الاجتماعية ومكان الإقامة.

تطور النمو الاقتصادي بتركيب السكان (%) بأسعار سنة 2015(في ليبيا خلال الفترة (2020-2024)

السنة	ليبيا
2020	5.1
2021	5.0
2022	4.4
2023	1.7
2024	2.5

المصدر :بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفةwww.world bank.org

كما بتبين من الجدول السابق بأن ليبيا موضوع الدراسة حققت معدل نمو منخفض نسبيا خلال الفترة (2020-2024)، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 3.8 % في المتوسط وهو معدل نمو سلبي نسبيا مقارنة بمعدل النمو العالمي والذي بلغ 4.1 % في المتوسط خلال نفس الفترة، ومقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، ويدل ذلك على أن النمو السكاني وكذلك الزيادة في نسبة السكان في سن العمل لم يكن عائقا أمام النمو الاقتصادي في ليبيا، بحيث أن الهبة الديموغرافية انعكست إيجابيا على التنمية. بمعنى أن التغيرات الديموغرافية في ليبيا كانت عاملا رئيسيا لتحفيز النمو الاقتصادي

تطور معدلات إنتاجية العمل في ليبيا خلال الفترة (2020-2024)

	الفترة	ليبيا
نمو التوظيف (%)	2021-00	4.4
	2020-00	20
	2023-00	4.2
	2024-05	3.4
	المتوسط	3.5
نمو الناتج المحلي (%) الحقيقي	2021-00	8.1
	2020-00	8.6
	2023-00	6.1
	2024-05	7.0
	المتوسط	7.5
نمو الإنتاجية (%)	2021-00	3.7
	2020-00	6.6
	2023-00	1.9

	2024-05	3.6
	المتوسط	4.0

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سنوات متعددة
WWW.UN.ORG

يتضح من الخلال البيانات الواردة بالجدول السابق الذي يبين معدلات نمو إنتاجية العمل من خلال الفرق بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو التوظيف بأنه بشكل عام حققت ليبيا معدلات نمو إيجابية نسبيا فى إنتاجية العمل خلال الفترة (2020-2024) الفترة التي شهدت أزمة اقتصادية مما انعكس سلبا على معدلات نمو الناتج، وبالتالي التأثير السلبي على معدلات نمو إنتاجية العمل خلال الفترة المذكورة، فقد بلغ متوسط معدل نمو إنتاجية العمل 3.5 %. وتشير معدلات النمو الإيجابية لعنصر العمل في ليبيا بالرغم من ارتفاع نسبة السكان في سن العمل إلى نجاح ليبيا في الاستفادة من التحول الديموغرافي واستثمار الهبة الديموغرافية التي مرت بها بما يساهم في زيادة الإنتاجية.

أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي [1] **يحياوي, إيمان, زيرار, سمية. ،522،2023– 532**

تعتبر السياسة الاقتصادية للدولة ونوعيتها من أهم الاسباب التي تزيد أو تضعف من معدلات النمو الاقتصادي، وقد حظيت دراسة أثر هذه السياسات على عملية النمو خاصة النقدية منها باهتمام العديد من الباحث الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو إمبريقية وذلك من خلال دراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باعتباره أحد مؤشرات فعالية أو عدم فعالية السياسة النقدية

السياسة النقدية بأنها "تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي في أي دولة

تعد السياسة النقدية أحد أهم مكونات السياسيات الاقتصادية الكلية في أي دولة، ما أنها تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية الكلية نظراً للدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف الاقتصادية جنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الأخرى، حيث اعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها الاقتصادية، وتأتي أهمية السياسة النقدية من دور الكبير والفعال في التأثير على النظام الاقتصادي، فمع أي تغير يحدث في أداء النظام النقدي في أي دولة سوف يؤثر بالتالي هذا على النظام الاقتصادي داخل هذه الدولة نظراً لتأثيره على أهم

المتغيرات الاقتصادية على سبيل المثال داخل هذه الدولة نظراً لتأثيره على أهم المتغيرات الاقتصادية على سبيل المثال معدل التضخم، معدل النمو، مستوى الإنتاج، مستوي التشغيل، ومستوي الدخل الحقيقي، وتوزيع الثروة،.....إلخ.

ويري الباحث أنه بالإشارة الي ما سبق ذكره يتضح قبول الفرض الاصلي وهو وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والاداء الكلي للاقتصاد

3/9عدالة توزيع الدخل :

هي العدالة التي تتعلق بالمخرجات مقابل المدخلات وبأنها عدالة المخرجات التي يحصل عليها الفرد وهي إحساس العاملين نحو عدالة توزيع المكافآت مقارنة بما بذلوه من جهد يمكن أن يخلق نوعاً من التوتر في العلاقات بين الأفراد بعضهم البعض من جانب وبين الأفراد والإدارة من جانب آخر، وغالباً ما تتكون لدى الأفراد رغبة في حل مثل هذا الخلاف. حمد المُتيّم. 2020، 50ـــ 84

وخلص الباحث إلى تصنيف عدالة التوزيع بناء على مكان التواجد بين الطرفين المقارنين، حيث صنفت إلى عدالة داخلية وهي غالباً بتواجد الطرفين المقارنين في منظمة واحدة، وأخرى عدالة خارجية وهي عندما يكون الطرف الأول في منظمة والطرف الآخر في منظمة أخرى. إبراهيم, أحمد محمد حسين, حسانين, محمود عبدالسميع, لشناوى،2024،

ويرى الباحثان لعدالة التوزيع جانبين أساسيين هما جانب اقتصادي وهو ما يعبر عن حجم ما يحصل عليه الفرد من عوائد، وجانب اجتماعي وتعبر عن معاملة المدير للفرد الذي يحصل على تلك العوائد[1] .عدالة, العجال, كبداني, سيد أحمد،2013، 88 ــ 107

في ضوء ما سبق يتضح أن عدالة التوزيع تتعلق بالنتائج أو المخرجات التي يحصل عليها الفرد من وظيفته والمتعلقة بكل من الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي. ومن ثم يشتمل بعد عدالة التوزيع على محددين هما

ـ عملية توزيع العمل: حيث يجب توزيع العمل على مجموعة من الوظائف على أن يتولى كل فرد أداء وظيفة محددة، ويهدف تقسيم العمل إلى زيادة كفاءة العاملين، ويؤدي بشكل مباشر إلى التأثير على إنتاجيته ومن ثم مخرجات الوظيفة.

ـ تقدير الأجر المناسب: لابد أن يتناسب الأجر الذي يحصل عليه الفرد مع الجهد المبذول حتى لا يتولد لديه إحساس بعدم عدالة التوزيع.

ويعد منحنى لورنز من أهم الأدوات التحليلية لتلخيص حالة العدالة (أو المساواة) في توزيع الإنفاق في المجتمع.

ونسارع لملاحظة أن منحنى لورنز يعد من أهم الأدوات التحليلية لتلخيص حالة العدالة (أو المساواة) في توزيع الإنفاق في المجتمع، ودون الدخول في تفاصيل فنية، يمكن ملاحظة أنه عادة ما يتم الحصول علي منحني لورنز بعد ترتيب أفراد المجتمع من الأفقر إلي الأغنى، ومن بعد الحصول على نسبة الكسان لكل مستوى للإنفاق ومن ثم الحصول على النسب التراكمية للسكان حسب مستويات الإنفاق (مثال نسبة السكان الذين يستمتعون بإنفاق أقل من المتوسط وهكذا دواليك). بعد ترتيب السكان من الأفقر إلي الأغنى، فإنه عادة ما يتم حساب نصيب كل شريحة سكانية من إجمالي الإنفاق (بمعنى نسبة إنفاق الشريحة السكانية من إجمالي الإنفاق) ومن بعد الحصول على الأنصبة التراكمية المقابلة للنسب التراكمية للسكان. وعلى هذا الأساس، فإن منحنى لورنز يتمثل في العلاقة بين النسب التراكمية للسكان وما يقابلها من أنصبة تراكمية للإنفاق، بحيث يحصل صفر في المائة من السكان على صفر في المائة من الإنفاق، بينما يحصل كل السكان (مائة في المائة من السكان) على كل الإنفاق (مائة في المائة من الإنفاق). [1]عفان, منال2021، 4– 8

وعلى أساس من هذه الملاحظات، فإنه عادة ما يتم رسم منحنى لورنز في إطار مثلث قائم الزاوية ومتساوي الضلعين يمثل محوره الأفقي التوزيع التراكمي للسكان (من صفر إلي واحد أو مائة) ويمثل محوره الرأسي التوزيع التراكمي للإنفاق (من صفر إلى واحد أو مائة)، كما يمثل وتره حالة المساواة الكاملة (أو العدالة الكاملة) بمعنى أن كل النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الانفاقية التراكمية (انظر الشكل رقم 1)

عادة ما يمكن قراءة منحنى لورنز للاستدلال علي حالة عدالة التوزيع من خلال أنصبة الشرائح السكانية التراكمية من الأفقر إلي الأغنى بطريقة تلقائية. فعلى سبيل المثال، تم رسم الشكل (1) على أساس أن نصيب أفقر عشرة في المائة من السكان قد كان حوالي 3 في المائة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي وأن نصيب أفقر 20% من السكان قد كان حوالي 7.4% من إجمالي الإنفاق، وهكذا دواليك. كما يمكن قراءة منحنى لورنز على أساس الشرائح السكانية المتتالية التي تمثل كل منها 10% من السكان ويشار إليها بالعشيرات، ويشار إلى أنصبتها بأنصبة العشير الأفقر إلى العشير الأغنى على امتداد المحور الأفقي للمنحنى: أفقر عشير وثاني أفقر عشير وحتى أغنى عشير.(يونس سليمان سعد بورقية، 2023، 221–)246

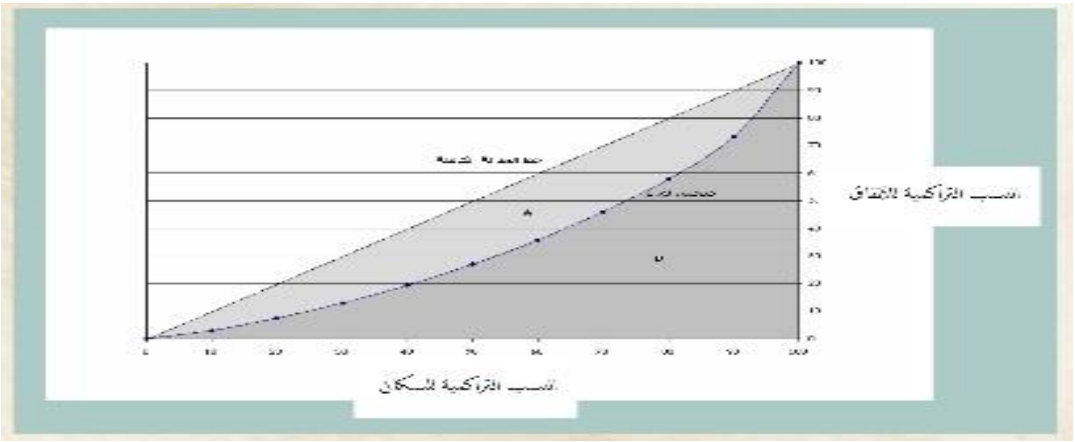

الشكل رقم :(1) لورنز

تفسير توزيع عدالة التوزيع

تختلف العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل الناتج عن هذا النمو، ففي حين يرى البعض أن التفاوت في توزيع الدخل يعتبر محفزاً للنمو الاقتصادي لأن الفئات مرتفعة الدخل يرتفع لديها الميل الحدي للادخار الذي يوجه إلى تمويل الاستثمار؛ ومن ثم، يساهم بشكل أساسي في تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي، وهو ما ذهب إليه الاقتصاديون الكلاسيكيون، يرى آخرون أن التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى نقص الدخول لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلي الفعال الذي يبطئ النمو الاقتصادي وهو ما ذهب إليه الكينزيون، ومن جهة أخرى يرى كوزنتس الذي كرس أعماله في دراسة شروط النمو الاقتصادي الحديث وموجباته، أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي.

ويري الباحث أنه بالإشارة الي ما سبق ذكره يتضح قبول الفرض الاصلي وهو وجود علاقة بين عدالة توزيع الدخل والاداء الكلي للاقتصاد

النتائج :

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

ـ توجد علاقة بين التنمية المالية والاداء الكلي للاقتصاد: حيث اولت الحكومة اهمية للاستثمار الاجنبي المباشر في توفير استثمارات طويلة الاجل وفي توفير التكنولوجيا والمساهمة في النمو الاقتصادي واعتمدت سياسات مشجعة للاستثمار شملت اصدار قانون الاستثمار حيث لعب دورا رئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقد منع

القانون تحويل أكثر من 50% من دخل الموظفين والخبراء غير المحليين للخارج الى جانب ذلك فقد اعطى القانون هذه الشريحة من الضريبة العامة على الدخل أذا لم يتجاوز عملها سنة واحدة متصلة

ـ توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والأداء الكلي للاقتصاد: فقد حققت ليبيا معدل نمو مرتفع نسبيا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 5.8 % في المتوسط وهو معدل نمو إيجابي نسبيا مقارنة بمعدل النمو العالمي والذي بلغ 4.1 % في المتوسط خلال نفس الفترة، ومقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، ويدل ذلك على أن النمو السكاني وكذلك الزيادة في نسبة السكان في سن العمل لم يكن عائقا أمام النمو الاقتصادي ، بحيث أن الهبة الديموغرافية انعكست إيجابيا على التنمية، بمعنى أن التغيرات الديموغرافية كانت عاملا رئيسيا لتحفيز النمو الاقتصادي.

ـ توجد علاقة بين عدالة توزيع الدخل والاداء الكلي للاقتصاد: في ضوء ما سبق يتضح أن عدالة التوزيع تتعلق بالنتائج أو المخرجات التي يحصل عليها الفرد من وظيفته والمتعلقة بكل من الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، ويشتمل بعد عدالة التوزيع على محددين هما

عملية توزيع العمل: حيث يجب توزيع العمل على مجموعة من الوظائف على أن يتولى كل فرد أداء وظيفة محددة، ويهدف تقسيم العمل إلى زيادة كفاءة العاملين، ويؤدي بشكل مباشر إلى التأثير على إنتاجيته ومن ثم مخرجات الوظيفة. تقدير الأجر المناسب : لابد أن يتناسب الأجر الذي يحصل عليه الفرد مع الجهد المبذول حتى لا يتولد لديه إحساس بعدم عدالة التوزيع

التوصيات :

في ضوء مناقشة النتائج تقترح الدراسة التوصيات التالية:

ـ حث الدولة على المداومة علي اصلاح سياسة الاستثمار لما لها من اهمية للاستثمار الاجنبي المباشر في توفير استثمارات طويلة الاجل

ـ العمل علي رعاية الهبة الديموغرافية حيث لها انعكاس على التنمية، وتمثل عاملا رئيسيا لتحفيز النمو الاقتصادي

ـ الاهتمام بعدالة التوزيع باستثناء الفترات الاخيرة التي شهدت فيها معدلات البطالة ارتفاعا ملحوظا وجاء هذا الارتفاع في معدلات البطالة كنتيجة للازمة الاقتصادية

ـ الاهتمام بتزايد الدين العام المحلي وتراكمه عاما بعد الآخر كان له تأثير واضح على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد ثبت ذلك من خلال العديد من الدراسات التي أجريت على العديد من دول العالم

ـ العمل على تعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات.

ـ العمل على تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي في الدول العربية قادرٌ على استيفاء كافة متطلبات الاستدامة وتدعيم التنافسية وتقليص الفجوات التنموية مع الدول المتقدمة والصاعدة.

ـ الاهتمام بتشجيع الاستثمار الكلي لما له من قدرة على التشغيل وخلق فرص عمل بأجور تسمح بتلبية الحاجات الأساسية وخفض معدلات التفاوت.

ـ تفعيل دور الدولة في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة.

ـ الاهتمام بمنظومة التعليم وتعزيز دور مؤسسات التدريب المهني ورفع كفاءته وإنتاجياتها لتتناسب مع متطلبات سوق العمل.

ـ زيادة المنفق على التعليم والصحة وتسهيل وصول الفقراء ومحدودي الدخل لهذه الخدمات بما يحقق تراكم رأس المال البشرى ويخفض التفاوت.

المراجع:

.- حسين فرج الحويج, اسماعيل عبد المجيد المحيشي. (2023). الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية، التنمية المالية مجلة الدراسات الاقتصادية, 6(3), 10-1....
– يحياوي, إيمان, زيرار, & سمية. (2023). أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020). مجلة البشائر الاقتصادية, 9(2), 522-538..
- محمود سعيد الفاخري، إعادة هيكلة الاقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية، رؤية مستقبلية، ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي الواقع والأفاق كلية الاقتصاد، جامعة قار يونس، 2003، ص 11
– عفان, & منال. (2021). أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 22(4), 7-40.
– عدالة، العجال، كبداني، & سيد أحمد. (2013). قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية. مجلة دفاتر اقتصادية, 4(2) , 88-107....
– حمد المُتيّم. (2020). أثر التضخم على عدم عدالة توزيع الدخل فى مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, 11(العدد الاول الجزء الاول) , 50-84....-
- الطويل، & صالح. (2018). الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في ليبيا خلال الفتره من 2000-2013. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, 9(العدد الأول الجزء الثاني), 598-616..
- أبورونية, & حميدة. (2023). فعالية الانذار المبكر للازمات الاقتصادية: تحليل مؤشر الإنذار المبكر للقطاع الحقيقي في ليبيا 2010–2020. مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية, 6(1), 21-39.
- أبراهيم, أحمد محمد حسين، حسانين، محمود عبدالسميع، &الشناوى. (2024). أثر السياسة النقدية على عدالة توزيع الدخل فى الاقتصاد المصري. مجلة البحوث التجارية, 46(4), 1019-1050....
ـــ يونس سليمان سعد بورقية. (2023). النمو السكاني وأثره على التوزيع الجغرافي للسكان بمدينة إجدابيا للفترة من (1973-2022م). مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، (4), 246-221..
ـــ مصطفى غلوش, طارق، تحسين عبد السميع، عبد السميع، & شفيع ابراهيم محمد المغير. (2022). نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية, 46(2), 151-200.

المراجع الأجنبية :

-Shahbaz, M., Topcu, B. A., Sarıgül, S. S., & Vo, X. V. (2021). The effect of financial development on renewable energy demand: The case of developing countries. Renewable Energy, 178, 1370-1380.
-Nam, H. J., &Ryu, D. (2024). Does trade openness promote economic growth in developing countries?. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 93, 101985..
-Yakhlef, Y., &Saci, S. (2025). The Implications of Economic Growth and Income Inequality on Poverty: An Analytical Study of the Libyan Economy. Journal of North African Economics, 21(1),

-Atnishah, R. A., Sycheva, N. V.,& AL-Kamali, M. F. S. H. (2024). Trends of the Libyan economy and tools of state regulation for business development.
-Yakhlef, Y., &Saci, S. (2025). The Implications of Economic Growth and Income Inequality on Poverty: An Analytical Study of the Libyan Economy. Journal of North African Economics,14-1 ,(1)211-14....
-Derbah, F. O. H. (2024). The Opinions of Economics Professors on the Impact of Administrative and Institutional Stability on the Growth of the Libyan Economy (2010–2023): A Case Study of Sirte University and Al-Sidra Gulf University. University of Zawia Journal of Economic Sciences, 6(1)...
-Almajdob, M. S., & Ibrahim, O. D. O. (2024). Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis of Okun's Law in the Case of Libya. African Journal of Advanced Studies in the Humanities and Social Sciences (AJASHSS), 369-376.
-Huang, Yongfu. Determinants of financial development. Springer Nature, 2010.
-Ben Sania Abdel Rahman. (2013). The impact of political instability on macroeconomic performance indicators - the Egyptian economy as a model. El-Wahat Journal for Research and Studies, 6(1).
-Shahbaz, M., Topcu, B. A., Sarıgül, S. S., & Vo, X. V. (2021). The effect of financial development on renewable energy demand: The case of developing countries. Renewable Energy, 178, 1370-1380